هيئة التفاوض
لقوى الثورة والمعارضة السورية

المكتب الإعلامي

01//08/2018

بدأت اجتماعات هيئة التفاوض في مقرها في الرياض بتاريخ 28/07/2018 بحضور المنسقين الذين يمثلون كافة مكوناتها ثم بحضور معظم أعضائها بتاريخ 31/07/2018 وناقشت الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها.

كان على رأس تلك الموضوعات التطورات الأخيرة التي حدثت في الجنوب، نتيجة تبدل المواقف السياسية الدولية، والحملة العسكرية الشرسة وحجم الخسائر البشرية وخاصة بين المدنيين الذين تعرضوا لأعنف عمليات القصف، حيث سقط منهم عشرات الشهداء بينهم نساء وأطفال وشيوخ، وعرّضت عشرات الآلاف منهم للنزوح إلى العراء، وإلى امتداد الإرهاب الأسود في المنطقة نتيجة لنقل الإرهابيين من جنوب دمشق إلى مناطق تقع شرق محافظة السويداء مما أدى إلى ارتكاب ما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي لمجزرة بحق أهلنا في السويداء راح ضحيتها أكثر من مائتين من الأبرياء المدنيين. حدث ذلك في ظل إجراءات اتخذها النظام تمثلت في حرمان هذه المناطق من وسائل الدفاع عن النفس أو تأمين الحماية لقراهم ومناطقهم مما يقتضي إجراء تحقيق مستقل بهذه الأحداث ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما بحثت الهيئة مع قادة فصائل الشمال السوري في إدلب ومحيطها أخر التطورات السياسية والعسكرية المتعلقة بالمنطقة في ظل الكارثة الإنسانية التي سيخلفها أي هجوم عسكري مرتقب. حيث يوجد في إدلب الآن ما يقارب ثلاثة ملايين مدني، بما فيهم من تم تهجيرهم قسرياً من مناطق إقامتهم الأصلية. وفي هذا الصدد ترى الهيئة أن قرار تمديد اتفاقية خفض التصعيد في إدلب عملاً إيجابياً وتتطلع إلى تطويره لتكون اتفاقية وقف إطلاق نار كامل، وبذل المساعي الحثيثة لإنهاء مأساة السوريين ومعاناتهم عبر تفعيل العملية السياسية التي تفضي إلى الحل الشامل.

كما ناقشت الهيئة الخطوات التي يقوم بها الجانب الروسي في سبيل إعادة اللاجئين السوريين. وأكدت على أن عودة اللاجئين كانت على الدوام أحد أهم الأهداف التي سعت إليها خلال عملها مع الأمم المتحدة و المجتمع الدولي، و ذلك في إطار الحل السياسي الشامل من خلال بيان جنيف (2012/6/30) و قرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015). وتعاملاً مع المستجدات قامت الهيئة بمخاطبة الأمم المتحدة مطالبة إياها بالقيام بواجباتها في تطبيق القرارات والمواثيق الدولية التي تضمن ليس الحق المشروع للاجئين في العودة الطوعية إلى بلادهم فحسب، بل العودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية في بيئة آمنة، وضمان حياتهم وكرامتهم الإنسانية، وعدم تعرضهم للإعتقال، وابتزاز النظام لهم بربط عودتهم

بالتوقيع على إقرارات تُجردهم من حقوقهم الإنسانية و القانونية، و تقديم الخدمات لهم، و صون حريتهم. وأكدت على أن ضمان كل ذلك مرتبط بالمقام الأول بالقضاء على الأسباب التي أدت إلى هجرتهم وهي في معظمها ناتجة عن تعسف النظام ضدهم وممارسته سياسات الحصار والقتل والتجويع والإعتقال.

أيضا ناقشت الهيئة ما يقوم به النظام من تبليغ آلاف العائلات السورية عن وفاة ذويهم في المعتقلات تحت أسباب وذرائع مختلفة دون أي سند أو توثيق، ودون تسليم لجثث الضحايا الذين قضى معظمهم تحت التعذيب أو تحت ظروف اعتقال لا إنسانية، في محاولة منه لطي واحد من أخطر ملفاته وأكثرها وحشية و انتهاكاً للحدود الدنيا من القانون. وفي هذا الصدد توجهت الهيئة إلى الأمم المتحدة مطالبة إياها بالقيام بواجبات تفعيل القانون الدولي والمواثيق الدولية، وعدم السماح للنظام أن يطوي هذه الصفحة ويدفن مع جثث الضحايا حقوقهم وحقوق ذويهم على مرأى ومسمع من الشعب السوري والمجتمع الدولي.

في إطار المسار السياسي الدولي بحثت الهيئة مسألة اللجنة الدستورية المزمع إنشاؤها من قبل الأمم المتحدة و ذلك بهدف صياغة مسودة دستور جديد للبلاد، و أكدت على أن التزامها بهذه اللجنة يأتي في إطار الانتقال السياسي الذي نص عليه بيان جنيف (2012/6/30) و قرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015). واعتبار دستور البلاد الجديد هو بوابة العبور نحو الانتقال السياسي في سوريا من نظام الإستبداد إلى دولة العدالة والحرية واللاطائفية والمواطنة المتساوية والمساءلة أمام القانون والفصل بين السلطات واستقلالها. وهي المبادئ التي قامت من أجلها ثورة الشعب السوري. و من أجل ضمان تحقيق هذه المبادئ، و من أجل نجاح اللجنة الدستورية، فإن الهيئة ناقشت الأفكار، و المحددات، أو المرجعيات، و آليات العمل و اتخاذ القرارات، بغية التقدم بها إلى الأمم المتحدة و اعتمادها.

كما بحثت الهيئة في مسألة سبل وآليات تطبيق الدستور على أرض الواقع. وفي هذا الصدد فإن الهيئة، و إن كانت تعتبر أن صياغة دستور جديد للبلاد هي خطوة و جزء من العملية السياسية المتكاملة في جنيف و التي ترعاها الأمم المتحدة و تؤدي للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015). لأن الدساتير كما القوانين لا قيمة لها إلا في قوة تطبيقها وتفعيلها على أرض الواقع. وفي هذا الصدد تذكر بأن النظام قام ويقوم يومياً بانتهاك حتى الدستور الحالي الذي وضعه. من هذا المنطلق فإن الهيئة اعتبرت على الدوام من خلال حوارها مع الأمم المتحدة أن إيجاد البيئة الآمنة والمحايدة شرط أساسي لتطبيق الدستور وتفعيله. لذلك فإن الهيئة ستتابع عملها مع الأمم المتحدة في سبيل إقامة هذه البيئة الآمنة والمحايدة وتعتبر هذا المسار مساراً ملازماً لمسار صياغة الدستور.

هيئة التفاوض
لقوى الثورة والمعارضة السورية

إن هيئة المفاوضات إذ تصدر بيانها هذا في نهاية اجتماعها الشهري تجدد التزامها بالانتقال السياسي في سوريا نحو الدولة الديموقراطية و فقا للقرارات الدولية ذات الشأن ، في مواجهة تعنت النظام و تمسكه بإستبداده و فساده ، و في مواجهة حملات التشويه المشبوهة التي تقوم بها بعض الجهات و التي تهدف إلى تقويض مصداقيتها كممثل يحمل أمانة استرداد الحقوق الإنسانية و الدستورية و تحقيق تطلعات الشعب السوري عبر العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة بما يخدم مصلحة النظام الذي ينكر هذه الحقوق و المطالب، مما تسبب في صراع تجاوز السبع سنوات أودى بحياة أكثر من نصف مليون شهيد، و تشريد أكثر من ستة ملايين سوري، و دمار شمل معظم مناطق وطننا الغالي سوريا.

سيبقى التزامنا دائماً أن سوريا ومصلحة شعبها فوق الجميع.

هيئة التفاوض

لقوى الثورة والمعارضة السورية